

أولاً: نشأة الأسواق الماليّة.

مرت فكرة الأسواق الماليّة في نشوئها بخمس مراحل وهي مرتبطة بالتطور المالي والاقتصادي للدولة وتلك المراحل هي:

المرحلة الأولى: يبدأ التطور التاريخي لظهور الأسواق الماليّة من القرن السابع الميلادي، وذلك للأسباب التالية:

1. أن هذا القرن شهد نهاية الإمبراطورية البيزنطية بسقوط القسطنطينية على أيدي الإمبراطورية الإسلاميّة، وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث نشاط غير مسبوق في حركة التجارة في حوض شرق المتوسط.
2. إن هذا القرن تبعه ما عرف بعصر الظلام في أوروبا.
3. في هذه الأثناء ظهرت الكنيسة الكاثوليكية كقوة اجتماعية واقتصادية في أوروبا.
4. نمو طبقة التجار وتغير المفهوم حول الفائدة.
5. التطور السياسي كان موازياً للتطور في الجانب الاقتصادي بسبب عاملين هما تطور فكري وتطور تكنولوجي.
6. جعل النقود المعيار الوحيد والمطلق للثروة.
7. نشر الاعتقاد بان ثروة الأفراد هي عبارة عن ثروة الأمة.
8. ان السوق المحلي يعتبر ضعيف بالنسبة لفائض الإنتاج المطلوب لهدف تعظيم بالنسبة للتاجر.

وفي بداية القرن السابع عشر 1700 كانت التجارة في الأذون الصيارفة وتداولها قد تم قبولها وانتشار العمل بها، بالإضافة إلى التجارة في أسهم بعض الشركات المحدودة، وبدأ هذا الانتشار في لندن وتحديدًا في زقاق الصيارفة.

وهذه المرحلة تتميز بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وارتفاع نسبي في مستوى المعيشة وإقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية وزراعية وعقارية مختلفة، أما بالنسبة للنشاط الفردي فهذه المرحلة تتميز بزيادة الإنتاج والارتفاع في الدخول وبداية اتساع المعاملات الكبرى.

المرحلة الثانية:

تتميز ببداية ظهور بنك مركزي يسيطر على البنوك التجارية بعد إن كانت المرحلة الأولى تتميز بحرية اقتصادية مطلقة، وفي هذه المرحلة تقوم البنوك التجارية بعملها التقليدي ويزداد قبول خصم الكمبيالات، وزيادة دورها في الائتمان طبقاً للقواعد التي يرصدها البنك المركزي، وتحاول مد نشاطها خارج الحدود غير أنها لا تستطيع منح قروض إلا لآجال محددة، بالرغم من زيادة طلب الأفراد في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة:

تتميز بظهور البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط والطويل مثل البنوك الصناعيّة والزراعيّة والعقاريّة وبنوك التنمية والاستثمار... الخ، وأصبحت هذه البنوك تقوم بعمليات إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل لسد احتياجاتها من الأموال، ولكي تف بحاجات تمويل المشاريع المختلفة، ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات الخزنة.

المرحلة الرابعة:

تتميز بظهور الأسواق النقديّة، وفي هذه المرحلة ازدادت حركة الأوراق الماليّة والتجاريّة وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وهذا يعتبر بداية اندماج السوق النقدي مع السوق المالي وبداية ظهور أسواق ثانويّة لتبادل هذه الأوراق.

المرحلة الخامسة:

وهي مرحلة اندماج الأسواق الماليّة المحليّة في الأسواق الماليّة الدوليّة، بحيث تساعد كل سوق منها الأخرى من حيث عرض النقود أو الطلب عليها، وتمثل هذه المرحلة حلقة متطورة في نمو النظام المصرفي داخل الدولة وتطور المرافق الاقتصاديّة والعامّة فيها، وقد تتحول بعض المؤسسات أو الأسواق الماليّة المحليّة إلى أسواق دوليّة، وفي هذه المرحلة تنتقل منها وإليها رؤوس الأموال المختلفة، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي وزيادة الاتصالات وزيادة المبادلات بين البلدان المختلفة، كما أن التطور المالي يبلغ في هذه المرحلة أقصى مداه، إذ يتفرغ الوسطاء الماليون ويتخصص كل منهم في واحدة أو أكثر من الأوراق الماليّة.

ثانياً: تعريف الأسواق الماليّة.

تؤدي سوق الأوراق الماليّة دوراً بارزاً في تكوين حلقة الوصل بين الوحدات الاقتصاديّة ذات الفوائد الماليّة والوحدات الاقتصاديّة ذات العجز المالي، بهدف التخصيص الأمثل للأموال وتوجيهها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، من خلال توفير مجموعة متنوّعة من الأدوات الماليّة طويلة الأجل التي تتناسب ورغبات المستثمر من حيث العائد والمخاطرة في ظل آليات قوى العرض والطلب.

فسوق الأوراق الماليّة هي "الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة الأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط توافر قنوات اتصال فعالة".

كما يمكن تعريفها على أنّها "الوسيط الذي يعرض المدخرون الراغبون في الاستثمار من خلاله مدخراتهم إما مباشرة أو من خلال وسطاء، على مؤسسات الأعمال وأصحاب المشروعات والأشخاص الذين يحتاجون إلى اقتراض هذه الأموال".

وتعرف بأنها "الإطار أو النظام الذي تتجمع فيها طلبات الشراء و البيع للأدوات الماليّة والتي يؤدي تنفيذها إلى تحريك عمليات التداول في الأسواق الماليّة، ويعتبر وجود الأسواق الماليّة من الشروط الضروريّة لإتمام المبادلات الماليّة بسرعة وسعر عادل".

وفي تعريف آخر للأسواق الماليّة هي "الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة والتي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط توافر قنوات اتصال فعالة".

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن استخلاص عدة حقائق حول الأسواق الماليّة:

- ✓ أن السوق المالي يستمد مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام؛
- ✓ أن السوق المالي هو الوسيلة التي يلتقي من خلالها البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق؛
- ✓ بورصة الأوراق الماليّة أحد أهم أجهزة السوق الماليّة، فيها يتم التقاء العرض بالطلب من خلال وسيلة من وسائل الاتصال المألوفة وإجراء التعامل بالأوراق الماليّة في إطار توفر شروط محددة، ووفقاً لقواعد ونظم معيّنة؛
- ✓ من الأركان الرئيسيّة في السوق المالي الوسطاء وصناع السوق وقنوات الاتصال التي تقوم على تسهيل عمليات اتصال البائعين بالمشتريين.

ومن خلال المفاهيم السابقة نخلص إلى التعريف الآتي لسوق المالي:

هو الميكانيزما التي يتمن خلالها التعامل بالأدوات الماليّة، سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ويكون هذا التعامل بين المتعاملين، سواء كان بالبائعين أم مشتريين لهذه الأوراق، وبغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع، بشرط أن تتوفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في هذه السوق، وذلك بهدف توجيه المدخرات إلى الأنشطة الاقتصاديّة.

ومن أهم الخصائص التي تميز السوق الماليّة نذكر ما يلي:

1. أنها تشمل عدة أسواق ولا تقتصر على سوق واحد ويعد سوق رأس المال الثانوي (البورصة) أهم هذه الأسواق حيث أنها تعمل على استثمار أموال الأفراد والبنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار وغيرها من مصادر تجميع الأموال.
2. أنها تجمع بين البائعين والمشتريين الذين يسيرون في تعاملهم وفق لقواعد العرض والطلب.
3. الأسواق المالية تتعامل في الأدوات المالية وفي مقدمتها الأسهم والسندات بيعا وشراء.
4. تهدف الأسواق في احد جوانبها إلى تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام في عمليات الاستثمار والتنمية.
5. إن الأسواق المالية هي الوسيلة التي تستطيع عن طريقها الدولة والأجهزة الحكومية المختلفة من سد حاجاتها المالية اللازمة والقيام بأعبائها المتزايدة لتمويل أهداف التنمية من خلال إصداراتها المختلفة وطرحها للاكتتاب العام.

ثالثا: أهمية الأسواق المالية.

ترجع أهمية الأسواق المالية إلى مجموعة من العوامل يمكن إيجازها بالآتي:

1- بالنسبة للفرد:

الرغبة في الادخار لدى الإنسان طبيعية، فالإنسان يكون ثروة لكي يستفيد منها في المستقبل، وذلك تحسبا لحدوث أشياء لا يعملها في المستقبل، حيث أن دخله من عمله أو استثماره قد ينخفض أو ينتهي بسبب المرض أو العجز أو الكوارث أو أي سبب آخر فإنه يسعى إلى الادخار.

وعندما يدخر الفرد بعضا من أمواله فإنه إما أن يحتفظ بها في صورتها النقدية السائلة، لكن الحياة أثبتت أن النقود لا تحتفظ دائما بقوتها الشرائية، فهي تتآكل شيئا فشيئا، وبافتراض أنها تحتفظ دائما بقوتها الشرائية لكنها لا تنمو، وإما أن يقرضها لأحد أو يودعها في بنك مقابل الحصول على فائدة ثابتة، ورغم أن الفوائد من القرض ثابتة والمخاطر محدودة، إلا أن التضخم يكون في بعض الأحيان أكبر من الفائدة، وبالتالي فإن صاحب المال يخسر رغم الفائدة.

ولتفادي ما سبق، فإن المدخر يقبل بتحمل بعض المخاطر نظير اشتراكات في اقتسام الأرباح التي تستغل أمواله في تحقيقها، ويتحقق ذلك عن طريق شراء أسهم شركات تمثل جزء من رأس مالها، بحيث يتحول المدخر إلى شريك له حق المشاركة في اقتسام أرباح المشروع.

ولذا فقد وجد سوق الأوراق المالية لتشجيع حاجات ورغبات المتعاملين، وهو بالتالي ضرورة حتمية استلزمها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات، وقد أتى هذا السوق ليلبي رغبات الناس لما له من أهمية خاصة تتمثل في حماية المستثمرين.

ويمكن القول أن سوق الأوراق المالية يوفر قنوات ومدخل سليمة للاستثمار أمام الأفراد، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الاستثمار، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة أمام المستثمر لتحويل استثماراته المالية إلى نقود عند الحاجة إليها.

2- بالنسبة للاقتصاد المحلي:

سوق الأوراق المالية يحقق توازن فعال ما بين قوى الطلب وقوى العرض، وإتاحة الحرية الكاملة وتوفير الشفافية الواضحة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات، وكذلك ضمان حقوق المتعاملين جميعاً، من خلال حمايتهم من التيارات الضارة بمصالحهم وأموالهم وحقوقهم.

وسوف نضيف هنا الأهمية على الاقتصاد المحلي من خلال ما يلي:

- ✓ أداة دفع غير محدودة في الاقتصاد، فهي تؤثر في كل جوانب ونشاطات الاقتصاد، وهي في نفس الوقت تتأثر بهذا كله، ومن خلال هذا التأثير والتأثير المتبادل تحدث نتائج جديدة؛
- ✓ جذب الفائض غير المعبأ، وذلك من خلال جذب المال الغير موظف وتحول من مال عاطل لا أثر له إلى رأسمال مشغل وله أثر ايجابي؛
- ✓ توظيف الأموال بفعالية، حيث يجذب طرح الأسهم مدخرات الأفراد والشركات ويوظفها لهم بشكل يحقق عائداً مناسباً لهم؛
- ✓ تحسين كفاءة الإدارة، حيث تتابع الإدارة أسعار أسهم شركتها في البورصة، وبالتالي تعمل هذه الإدارات على تحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها حتى لا تهبط أسعار أسهمها؛
- ✓ توجيه مجالات الاستثمار، فهي توجه المستثمرين إلى المشروعات الناجحة والتي من شأنها رفع قيمة أسهمها؛
- ✓ ترشيد الإنفاق الاستثماري، وذلك من خلال توجيه المستثمرين إلى الاستثمارات المناسبة وتحذيرهم من الاستثمارات الغير مناسبة؛
- ✓ توفير الموارد والأموال للمشروعات، فسوق الأوراق المالية يقوم بتوفير السيولة للمشروعات المختلفة مالياً وإنماء الصناعة والتجارة؛
- ✓ تحدد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الاقتصاد وتسجيلها؛

✓ الحد من معدلات التضخم، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة وتوجيهها نحو الاستثمار.

3- بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وذلك من خلال المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي، حيث أن عمليات البيع والشراء في بورصة الأوراق الماليّة تعد مظهر من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما زادت مظاهر هذا الائتمان ليشمل الأوراق الماليّة المتداولة في البورصات العالميّة، أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض الماليّة، إضافة إلى نشر الوعي الادخاري لتعبئة الموارد التمويليّة في المجتمع للمساهمة في دعم المشروعات الاقتصاديّة.

4- بالنسبة للشركات.

تتمثل الأهمية هنا في تحويل الخطر، وذلك عن طريق تنمية الاستثمارات الماديّة التي تقوم بها الشركات المساهمة، كما تعتبر الأسواق الماليّة بمثابة أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات، وتوسيع نشاطاتها، وذلك من خلال الحصول على الموارد التي تحتاجها من خلال طرح أسهمها للاكتتاب.

5- بالنسبة للتنمية.

وذلك من خلال تنمية الاستثمارات الضروريّة اللازمة للتنمية الاقتصاديّة من خلال تزويد السوق الماليّة بالسيولة بشكل مستمر، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال لشراء الأسهم والسندات والمساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق ماليّة حكوميّة في تلك الأسواق، حيث رافق بروز أهمية الأوراق الماليّة التي تصدرها شركات المساهمة زيادة لجوء الحكومات إلى الاقتراض العام من الجمهور، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزينة العموميّة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالاً لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

رابعاً: وظائف الاسواق الماليّة.

إن التعرض لهذا العنصر بتفاصيله قد يأخذ منحى إسهابياً يحتاج إلى دراسة أخرى، والسبب في ذلك هو:

- إن المؤسسات المكونة للسوق الماليّة كثيرة ومتعددة وهي عصب الحياة الاقتصاديّة المعاصرة؛
- إن انعكاسات هذه المؤسسات المكونة للسوق الماليّة على الاقتصاد الكلي والجزئي والتنمية بشكل عام، لا تكاد تنحصر تحت وجهة نظر واحدة لدى الاقتصاديين، لذلك فإنه سيتم التعرض لهذا الموضوع بشكل إجمالي.

إن كل ما قيل عن وظائف السوق الماليّة يمكن إرجاعه لثلاث عناصر أساسية، فهي إما أن تقدم وظيفة ادخارية وإما أن تقدم وظيفة تمويلية أو تقدم وظيفة اقتصادية تنموية، وبما أن الأولى والثانية يحصلان معا وهما سابقتان على الأخيرة وتعدان أداة من أدواتها فلا بد من التعرض لهما أولا.

1- الوظيفة الادخارية.

تتمثل هذه الوظيفة في إيجاد المجال الاستثماري المناسب لأصحاب الفوائض الماليّة الذين تزيد إيراداتهم على نفقاتهم ولا يجدون الخبرة الكافية لتشغيلها أو حتى الوقت المناسب لذلك، ويرغبون في إيجاد قنوات استثمارية مأمونة يضمنون فيها حقوقهم الماليّة وتحقق لهم المزيد من العائد عليها بدلا من بقائها مجمدة.

وتظهر هذه الوظيفة جليا في حالة صغار المدخرين الذين لا يملكون إقامة المشاريع المستقلة وحدهم، وبهذا تتضح أهمية الدور الأول الذي تلعبه الأسواق الماليّة في استقطابها لأموال المدخرين مهما كانت قليلة وتقديمها للمستثمرين المحتاجين للمال وبكميات كبيرة.

2- الوظيفة التمويلية.

تتمثل هذه الوظيفة في توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات والاستثمارات المختلفة، وذلك من خلال قيام أسواق المال بدور الوسيط بين فئات الفوائض الادخاري المحلي أو الخارجي (أفراد، مؤسسات، حكومات) الذين يطلبون المال للمشروعات والاستثمارات أو للإنفاق العام ويقسم التمويل من حيث مصدره إلى نوعين:

- قد يكون التمويل داخليا، بمعنى أنه موجه من وحدات الادخار من نفس البلد الواحد إلى وحدات الاستثمار في نفس تلك البلد، وبهذا تعود فائدة الوظيفة الماليّة التي تقدمها السوق الماليّة على الجهتين دون أي سلبيات تذكر؛

- قد يكون التمويل خارجيا، بمعنى أنه موجه من وحدات الادخار من بلد أجنبي إلى وحدات الاستثمار في البلد المحلي، وبهذا لن تعود فائدة الوظيفة الماليّة على البلد المحلي بالمطلق وإنما ستكون موزعة على الجهتين، فضلا عما قد تحتويه العملية من اشتراكات مسبقة من طرف البلد الأجنبي على البلد المحلي لقاء إتمام العملية من تدخلات سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، بما يوصل إلى التبعية والدوران في فلك الغير والعيش في اقتصاديات الديون.

وبهذا يتضح أهمية الدور الذي تلعبه الأسواق الماليّة في توفير الموارد الأولية لأصحاب المشروعات والاحتياجات المختلفة، وتتضح أهمية وألوية التمويل الداخلي على الخارجي والتي تقدمها الأسواق الماليّة المحليّة، بما تنعكس آثاره الاقتصاديّة الايجابية على الفرد والمجتمع والأمة وهذه هي الوظيفة الثانية.

3- الوظيفة الاقتصاديّة والتنمية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصاديّة بأنها عملية تفاعليّة يزداد بها الدخل الوطني والفردى، ويعرفها بعضهم بأنها: "الزيادة التي تحدث للناجى الوطني من سلع وخدمات في فترة معيّنة مع وجود التكنولوجيا الفنيّة والتنظيميّة في المؤسسات القائمة والمستمرّة في الإنتاج.

يعد مصطلح التنمية براقاً إلى حد ما وهدفاً أسمى أجمعت كل المجتمعات أن الوصول إليه يعد مكسباً عظيماً، لأنهم يعتقدون أن وراء التنمية ما ورائها من الرفاه والقوة والمجد، لذلك يكرسون كل ما لديهم من طاقات لأجلها.

ولكن عند الدخول إلى خصائص المصطلح الذاتيّة والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيه لا نجد لها بذات الجاذبيّة، فنظريات الوصول للتنمية الاقتصاديّة متداخلة ومعقدة وغير متفق عليها بين الأفكار والرؤى والمرجعيّات الاقتصاديّة، وتعد نظرية التراكم الرأسمالي أبرزها على الإطلاق، حيث يقول أحد خبراء الاقتصاد: "إن التراكم الرأسمالي ليست كل شيء إلا أنه يمثل جوهر عملية التنمية والتي من خلالها تصبح كل أوجه التنمية ممكنة" ويقول كذلك: "ربما كان أبلغ ما يقال في هذا المجال أن خير الاستراتيجيات ما تلاءمت مع الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة السائدة بالبلاد"، إذن على فرض صحة النظرية يعد النقص الحاد أو النسبي في التراكم الرأسمالي إضافة إلى ضعف التوظيف الراشد له هما المعوق الأساس والمشكلة الحقيقيّة أمام إحراز أي تقدم تنموي ملحوظ، لذلك تلجأ الكثير من الدول التي تعاني من المشكلة وهي النقص الحاد في التراكم الرأسمالي الذي لا يفي بمتطلبات التنمية بإيجاد الحلول والبدائل بمختلف الأدوات والنظريات، وأبرزها:

- توفير رأس المال بمزيد من الإصدار النقدي وغالباً لا يرتبط ذلك بالإصدار بالإنتاج والسلع، لاسيما في الدول النامية وهو المعروف ب) التمويل التضخمي (وله من اسمه نصيب، حيث يفرز مشكلة أخرى عالميّة وهي فيروس الاقتصاد والمعروف بالتضخم، وتعد هذه الأداة غير صحيّة.
- توفير رأس المال عن طريق اللجوء إلى وحدات الفائض الادخاري التي لا حاجة لها ببعض ثرواتها وهي أموال مجمدة تخسر أكثر مما تربح ولا تتمكن من استثمارها بنفسها لأسباب متعدّدة، لذلك يرغب أصحابها باستثمارها لدى الآخرين وهم الطالبون والمحتاجون لرأس المال وتعد هذه الأداة صحيّة.

وغالباً ما يلعب هذا الدور سوق رأس المال أكثر من سوق النقد، لتمييز أدواته التقليديّة الأسهم والسندات بطول الأجل، الأمر الذي تحتاحه عملية التنمية.

إذن تبنى هذه الوظيفة أساساً على الوظيفة التمويليّة، إذ بتحول الموارد الماليّة من قطاع المدخريين إلى قطاع المستثمرين (الوظيفة التمويليّة)، يقوم هؤلاء المستثمرين باستخدام هذه الموارد الماليّة في استثمارات إنتاجيّة تزيد من الناجى الوطني، وعلى هذا، فإن أسواق المال تساعد على حسن تخصيص الموارد في الاقتصاد

وتجعل حركات الموارد الماليّة بين مختلف الاستخدامات على قدر من الكفاءة الاقتصاديّة، وهكذا اتضحت العلاقة بين الوظائف الثلاث (الادخارية، التمويليّة، الاقتصاديّة)، وأنها تكاملية وأن الأولى والثانية يحصلان معاً وهما لوسيلة الثالثة وأداة من أدواتها، إلى أن تصب نتائج الأعمال والجهود والاستثمارات لصالح التنمية الاقتصاديّة، بعد تحقيق الشرط الثاني والمهم وهو حسن توظيف المال وما يستلزمه من أدوات تقنية أو ذهنية ملائمة. حشد المدخرات + الاستثمار الأمثل لها = تنمية اقتصاديّة = تقدم في منظومة التنمية الشاملة.

خامساً: شروط إقامة الأسواق الماليّة: يتطلب إنشاء سوق مالي توفر عدة شروط يمكننا إجمالها في الآتي:

- 1- **زيادة عدد المؤسسات الماليّة في الدولة:** حيث تعتبر المؤسسات الماليّة بمثابة أوعية ادخارية لعامة الأفراد، وتقوم هذه المؤسسات بعمليات الإقراض إلى المستثمرين من أجل قيام مشاريعهم، لذا فإن تشجيع السوق المالي يقتضي تشجيع الادخار في القطاع الخاص والذي بدوره يتحول إلى عمليات استثمارية منتجة، والتي لا يمكن أن تتم دون توفر المؤسسات الماليّة.
- 2- **تحويل المدخرات إلى استثمارات:** تعتبر الأسواق الماليّة من أهم الأدوات التي يتم بواسطتها تحويل المدخرات المجمعّة إلى استثمارات، وذلك لكون هذه الأسواق تعد مجالاً لاستثمار أموال الأفراد في شراء الأوراق الماليّة، التي تمثل حصصاً من رأس مال مؤسسات صناعية أو تجارية أو عقارية.
- 3- **إنشاء بورصات الأوراق الماليّة:** حيث تعتبر بورصات الأوراق الماليّة من أجهزة الادخار والاستثمار الهامة في الدول ذات الحرية الاقتصاديّة أو ذات الاقتصاد المختلط، ويلعب كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص دوره في هذا الشأن.
- 4- **الاهتمام بوسائل الإعلام ومراقبتها:** إن تكوين الشركات أو طرح الأسهم والسندات لا بد أن يكون مصحوباً بإعلان مناسب، حتى يعلم كل مستثمر وكل مدخر الفرصة التي قد تحتاج لتوظيف أمواله، ولا بد من مراقبة البيانات الواردة في الإعلانات حتى نحافظ على مصلحة صغار المدخرين وحتى تكون هذه الإعلانات ذات صبغة جدية.

5- **وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي داخل الدولة:** تعتبر هذه النقطة من أهم العوامل لجذب رؤوس الأموال وتحويلها من الادخارات الخاصة إلى استثمارات طويلة الأجل.

إضافة إلى مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **وضوح الإستراتيجية العامة للدولة والخطط والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والأهداف القطاعية واتجاهات تطور كل قطاع، وكذلك توضيح دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصاديّة والمساهمة المسموح بها لكل قطاع، وتحديد درجة الرقابة التي تمارسها الدول؛**

- وجود إطار تشريعي وتنظيمي مرن قادر على التطور والتكيف بشكل مستمر بحيث يضمن للسوق آلية عملها المتميزة؛
- وجود مؤسسات إنتاجية وخدمية متطورة؛
- وجود مؤسسات مالية ومصرفية متطورة قادرة على تعبئة المدخرات الوطنية وتتمتع بحرية استقبال الأموال وتحويلها للخارج وفق قوانين تضمن لها الهوية المستقلة؛
- حرية تحويل النقد الوطني أو الأجنبي استنادا إلى قوانين واضحة وصريحة؛
- وضوح إجراءات وقوانين الاستثمار بحيث تتمتع هذه الإجراءات بالمرونة والبساطة والدقة، مما يشجع على إنشاء شركات مساهمة وطنية أو مشتركة مع القطاعات الأجنبية في مجال الإنتاج والخدمات والقطاع المصرفي والمالي.

سادسا: شروط نجاح الاسواق الماليّة:

لنجاح هذه الاسواق هناك عدة عوامل بعضها أساسي والبعض الآخر مكمل، تتمثل فيما يلي:

1- العوامل الأساسية: تتلخص في النقاط التالية:

- وجود الأنظمة واللوائح لتنظيم الأسواق المالية من قبل الحكومات من خلال القوانين والتشريعات الرقابية التي تضفي صفة المنافسة الكاملة وتمنع الاحتكار والنصب والاحتيال؛
- إنشاء أسواق للأوراق المالية داخل الدولة وتنوع أدوات الاستثمار في تلك الأسواق، يعني تعدد الخيارات أمام المدخرين، ويوفر السيولة الكافية بالنسبة لكل من المدخر والمستثمر؛
- توفر نظم للمعلومات المالية التي تعكس المركز المالي والموقف المالي لتقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات؛ الأمر الذي يمثل مصدر إعلامي لفائدة المدخرين عن حياة المؤسسات، مما يولد الثقة بين المتعاملين؛
- الحرية الكاملة في التعامل مع السوق، فالمدخر يتعامل باختياره، حيث يكون السوق وعاء لاستقطاب المدخرات؛
- وجود الحوافز التي تمكن المستثمر من الحصول على عائد معقول من استثماراته.

2- العوامل المكملّة: تتمثل فيما يلي:

- الموقع الجغرافي للسوق المالية وقربه من الأسواق الدولية؛
- وجود عدد كبير من البنوك الوطنية والأجنبية وشركات الاستثمار والشركات المساهمة العامة؛
- ارتفاع نسبة الادخار عند الأفراد؛
- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة.